

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تصویت لمقولة المشهور

و كذلك السيد الخوئي قد تصدى للإجابة بأن الظاهر من النوم هو طبيعية و جنسه العام و أما ندرة وجود الفرد خارجاً فقد تقرّر ضمن الأصول بأنه لا يوجب انصراف الطبيعي عنه، و لا يمنع عن تحقق الإطلاق بالنسبة إليه^[1] نعم إطلاق المطلق و إرادة خصوص الفرد النادر منه قبيح، و هذا أجنبى عن الحكم بشمول المطلق له في ضمن شموله للأفراد غير النادرة بعد فرض صدق الطبيعة على الجميع بملك واحد، فإنه لا إشكال في عدم قبحه. بل يترقى إلى القمة و يقول بأن النوم المستوعب غير المتعارف يعدّ من أبرز مصاديق النوم إذ حينما يصدق النوم على النوم الضئيل و الضعيف فبطريق أولى سوف يطلق على النوم الثقيل الصلب.

2. والإجابة التالية المحامية للمشهور هو قوله: فليقظن ما فات. حيث فيصدق الفوت أيضاً على النوم العديم للحالة المعتادة، بل إن هذه العبارة تشمل المغمي عليه أيضاً رغم أنه يحظى بالدليل الخاص في وجوب القضاء.

3. و نُمد هذا نهج المشهور أيضاً بمقولة المحقق الهمداني حيث يقول: يكفي في صدق الفوت و صحة الإطلاق، تفويت المكلف و تحقق مقتضيه و اختيار المكلف ما يمنعه من توجيه الخطاب إليه من نوم و إغماء و....

تسائل في غاية الأهمية

هل يتم حمل الإطلالات الواردة ضمن الروايات على المصادر المتعارفة أم لا بحيث إن خصلة الإطلاق و الاسترسال تغشى وتحتضن بجوفها قاطبة الأفراد: سيّان المتعارفةُ و غيرها أيضاً.

وامتداداً لهذه النقطة الهمة قد اشتبت آراء الفقهاء في تحقق الرؤية بالعين المسلحة أم الانحصار بالرؤية المجردة فحسب، فقد اشتهر بينهم بأن المحتم حمل الإطلاق على الفرد المتعارف بحيث إن قوله صم للرؤية، لا تكتنف الرؤية المجهزة بالأجهزة المنظورة، إذ الرؤية المجردة هو المعتاد في أوساط الناس قديماً وحديثاً.

وإباءً من هذه المقوله، قد عثنا على 20 مورداً ضمن كتاب الجواهر يُدلّل بأن الإطلاق قد حوي الأفراد غير المتعارفه، بل نعتقد بأن عائده الإطلاق هو الاحتواء والاستيعاب على كافة المصادر حتى غير المتعارفه و إلا لما ظلت عائده للإطلاق.

تفصيل آخر حول مسألة النوم

وقد انطرب نصييل آخر تجاه النوم المستوّعب، فذكرت ضمن الجوادر والموسوعة الخوئية فقال السيد: وقد يفصّل في المسألة بتفصييل آخر فيقال بالفرق بين النوم الغالب الخارج عن حدود الاختيار (كأن يبلغ حباً منّماً) وبين غير الغالب، فيحكم باختصاص وجوب القضاء بالثاني (القادر على اليقظة) وذلك للتعليل المذكور في بعض روایات المغمى عليه من أنّ ما غالب الله عليه فهو(الله أو العبد) أولى بالعذر (من سائر الأعذار إذ غلبة أمر الله من أقوى الأعذار). فان المستفاد منه هي الملازمة بين نفي القضاء وبين ترك الأداء المستند إلى غلبة الله، الشامل لكلّ من الإغماء والنوم الغالب بمناطق واحد، هذا.

و الظاهر هو عدم وجود نصّ معتبر يدلّ على الملازمة المذكورة (فلا ينتفي القضاء عن النوم الغالب العديم للاختيار) فإنّ ما يمكن الاستدلال به لذلك مخدوش فيه سندًا أو دلالة على سبيل منع الخلو و إليك ذلك: صحيحه علي بن مهزيار: «... عن المغمى عليه يوماً أو أكثر هل يقضى ما فاته من الصلوات أو لا؟ فقال: لا يقضى الصوم و لا يقضى الصلاة، و كلّ ما غلب الله عليه فالله أولى بالعذر». [3]

بينما قد حُكِيَ عن مصباح الفقيه تبنيه للملازمة فقال: إن النوم الاختياري و النوم العديم للاختيار سواء خرج عن العادة أم لا (بل كان النوم اللا اختياري معتاداً لحاله فكل من النومين إما متعارف و إما غير متعارف) فلا قضاء في الثاني، فكل ما غلب الله على العبد فهو أولى بالعذر، و إن هذه القاعدة حاكمة على النوم غير الاختياري (الدارج ضمن عنوان الفوت فتخرجه عن وجوب القضاء) إذ إن الله سبحانه نظرأً لسبب محدد قد غلب أمره على العبد وبالتالي يكون الله هو الذي يغفر العبد، فلا شيء عليه، و هذا التفصيل لم يقله أحد من الفقهاء و إن هذه القاعدة منصرفة إلى الجنون و الإغماء و النسيان و النوم غير الاختياري (لأنها لا تكون اختيارية)[4]

بينما الذي قد ابتلع حباً منوّماً قوياً فهو مستند إلى العبد فعليه القضاء، و بهذا التفسير قد تحدّث الجوادر قائلاً: نعم قد يفرق بين ما كان من فعله بأن شرب شيئاً مثلاً يقتضي الرقود وعدمه، للشك في صدق اسم النوم عليه أو في إرادته منه.[5]

وبالختام، إنه في هذا التفصيل لم يتم اتخاذ قيود المتعارف و غير المتعارف محوراً و معياراً بل ميزان التفصيل هو الاختيار و عدمه و أن موضوع القضاء هو الفوت الاختياري (إذ الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار).

[1] محاضرات في أصول الفقه ٥:٣٧٣.

[2] خوئي، سيد أبوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٧٣، ١٤١٨ هـ. قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.

[3] خوئي، سيد أبوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٧٣، ١٤١٨ هـ. قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.

[4] مصباح الفقيه ج ١٥ ص ٤٠٠.

[5] الجوادر ج ١٣ ص ١٤.